الانقطاع كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية: دراسة تحليلية في النظام القانوني

م.م سالي محمد جمعه
القانون العام/ قانون أداري
كلية القانون والعلوم السياسية
جامعة الانبار
مكان العمل/ المديرية العامة لتربية الانبار
sallysafaa٣٦٢@gmail.com

الستخلص:

الانقطاع كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية يلعب دورًا مهمًا في ضمان العدالة وحقوق الأطراف، حيث يسمح بوقف الإجراءات القضائية مؤقتًا في حالات معينة دون المساس بجوهر الدعوى. يجب على القضاء الإداري التعامل مع حالات الانقطاع بحذر وعدالة لضمان استمرارية الإجراءات القضائية بشكل عادل وفعال بعد زوال أسباب الانقطاع.

المقدمة

الانقطاع في الدعوى الإدارية يُعتبر عارضًا مؤقتًا يوقف سير الإجراءات القضائية لفترة معينة دون إنهاء الدعوى بشكل نهائي. يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم الانقطاع، وأسبابه، وآثاره القانونية، وكيفية التعامل معه في النظام القضائي الإداري.

١. أهمية الموضوع:

- يعد الانقطاع من العوارض المؤقتة التي تؤثر على سير الدعوى الإدارية، مما يستدعي دراسة مفصلة لفهم آثاره القانونية والإجرائية.
- تبرز أهمية الموضوع في تأثيره على حقوق الأطراف وضمان سير عادل للدعوى.

٢. الإشكالية:

- ما هو مفهوم الانقطاع في الدعوى الإدارية؟
- ما هي الآثار القانونية والإجرائية للانقطاع على سير الدعوى الإدارية؟
- كيف يمكن مواجهة الانقطاع كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية؟

٣. الفرضيات:

- الانقطاع هو توقف مؤقت في سير الدعوى الإدارية بسبب ظروف معينة.
- للانقطاع آثار قانونية وإجرائية تؤثر على حقوق الأطراف وسير الدعوى.
- يمكن مواجهة الانقطاع من خلال آليات قانونية وإجرائية محددة.

٤. منهجية البحث:

لغرض الإجابة عن كافة تساؤلات البحث، وبغية الإحاطة بجميع جوانبه القانونية فقد اعتمدنا على المنهج المقارن والمنهج التحليلي، إذ تتم الاستعانة بالمنهج المقارن للمقارنة بين النظم القانونية في كلٍ من فرنسا ومصر والعراق. كما سنستعين بالمنهج التحليلي لتحليل نصوص التشريع العراقي وتشريعات الدول المقارنة ذات الصلة بموضوعات البحث، معززين ذلك بآراء الفقه القانوني والتطبيقات القضائية المتاحة.

المطلب الأول

الإطار النظري للانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية

يعتبر الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية أحد الظواهر القانونية التي توقف سير الإجراءات القضائية لفترة زمنية محددة دون إنهاء الدعوى بشكل نهائي[١]. يهدف هذا الإطار النظري إلى تحليل الأسس الفكرية والقانونية التي يقوم عليها مفهوم الانقطاع المؤقت من حيث تعريفه، وأسبابه، وخصائصه، وذلك في الفرع الاول في حين سنتكلم عن انواع الانقطاع المؤقت في الفرع الثاني .

أولاً: الأسس النظرية للانقطاع المؤقت

١. مبدأ استمرارية الدعوى:

- ينص هذا المبدأ على أن الدعوى القضائية يجب أن تسير بشكل مستمر حتى يتم الفصل فيها، إلا أن الانقطاع المؤقت يُعد استثناءً من هذا المبدأ لاعتبارات تتعلق بالعدالة أو الظروف الطارئة[٢].

- يهدف الانقطاع إلى تحقيق التوازن بين ضرورة استمرار الإجراءات وحماية حقوق الأطراف في حالات معينة.

٢. مبدأ العدالة الإجرائية:

- يضمن الانقطاع المؤقت تحقيق العدالة من خلال منح الأطراف فرصة لتوفير الأدلة أو معالجة الظروف الطارئة التي قد تؤثر على سير الدعوى.

يعكس هذا المبدأ مرونة النظام القضائي في التعامل مع الحالات الاستثنائية.

٣. مبدأ الحفاظ على حقوق الأطراف:

- يهدف الانقطاع المؤقت إلى حماية حقوق الأطراف من خلال منع اتخاذ قرارات قضائية في ظل ظروف غير عادلة أو غير مناسبة[٣].

---

(١) د.ادم وهيب النداوي ،المرافعات المدنية العراقي ، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر ،بغداد ،١٩٨٨ ،ص٢٥٧.

(٢)د. علي محمد بدير ، ود. مهدي ياسين سلامة ، و د. عصام عبد الوهاب البرزنجي –**مبادئ وأحكام القانون الاداري** – دار الكتب للطباعة والنشر –بغداد-١٩٩٣-ص ٢٢٧ .

(٣)د.ادم وهيب النداوي ،مرجع سابق ،ص٢٥٥.

الفرع الاول

مفهوم الانقطاع

الانقطاع في الدعوى الإدارية هو توقف مؤقت في سير الإجراءات القضائية لفترة زمنية محددة، دون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء الدعوى بشكل نهائي. يعتبر الانقطاع عارضًا مؤقتًا يهدف إلى تعليق الإجراءات القضائية في حالات معينة، سواء لأسباب قانونية أو واقعية، مع إمكانية استئناف الدعوى بعد زوال السبب الذي أدى إلى الانقطاع[٤] وسنتناول في هذا الفرع كل من تعريف الانقطاع وتمييزه عما يشابهه من الوقف والانهاء وخصائصه واسبابه وكما يلي :

اولا : - تعريف الانقطاع في الدعوى الإدارية وتمييزه عن غيره.

التعريف القانوني للانقطاع هو توقف مؤقت في سير الدعوى الإدارية بسبب ظروف معينة تمنع استمرار الإجراءات القضائية بشكل طبيعي اما التعريف الفقهي فقد عرف الفقهاء الانقطاع على أنه "وقف مؤقت للإجراءات القضائية بسبب عارض يمنع استمرارها، مع إمكانية استئنافها لاحقًا دون المساس بجوهر الدعوى[٥]."

في القانون الإداري، توجد عدة مصطلحات تُستخدم لوصف حالات توقف أو إنهاء الدعوى الإدارية، ومن أهمها: *الانقطاع، الوقف والإنهاء. هذه المصطلحات تختلف من حيث الأسباب والآثار القانونية. فيما يلي توضيح للفرق بينها:

١. الانقطاع في الدعوى الإدارية:

- الانقطاع يعني توقف سير الدعوى الإدارية لفترة معينة دون أن يتم الفصل فيها أو إنهاؤها بسبب عدم اتخاذ أي إجراء من قبل الأطراف أو المحكمة.

أ- الأسباب:

- عدم اتخاذ أي إجراء من قبل الأطراف لفترة معينة (مثل عدم تقديم مذكرات أو طلبات).
- الإهمال أو التقصير في متابعة الدعوى.

ب-المدة:

- في القانون العراقي، تنقطع الدعوى إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمدة *ثلاث سنوات* (وفقًا للمادة ٦٢ من قانون المرافعات المدنية). ومن اهم آثاره:
- وقف سريان المواعيد القانونية المتعلقة بالدعوى.
- يمكن إعادة تفعيل الدعوى عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة.

---

(٤) د.ممدوح عبد الكريم حافظ ،شرح قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، ج١ ،ط١ ،مطبعة الازهر ، بغداد، ١٩٧٢ ،ص٣٥٥.

(٥) لفته هامل العجيلي، إجراءات التقاضي في الدعوى المدنية، ط١، مطبعة الكتاب ، بغداد، ٢٠١٤ ، ص٢٠٩.

- إذا استمر الانقطاع لفترة طويلة دون إعادة التفعيل، قد يتم اعتبار الدعوى متروكة أو منسية[٦].

٢. الوقف في الدعوى الإدارية:

- الوقف يعني تعليق سير الدعوى الإدارية مؤقتًا بناءً على قرار من المحكمة أو بموافقة الأطراف لأسباب محددة[٧].

أ-الأسباب:

- وجود ظروف استثنائية تتطلب تعليق الدعوى، مثل انتظار نتيجة دعوى أخرى مرتبطة بها.

- اتفاق الأطراف على وقف الدعوى مؤقتًا.

- وجود أسباب قانونية أو واقعية تمنع استمرار الدعوى مؤقتًا.

ب-المدة:

- يكون الوقف مؤقتًا ولا يستمر لفترة طويلة إلا إذا تم تجديده بقرار من المحكمة.

ومن اهم آثاره:

- يتم تعليق جميع الإجراءات المتعلقة بالدعوى خلال فترة الوقف.

- يمكن استئناف الدعوى بعد انتهاء أسباب الوقف[٨].

٣. الإنهاء في الدعوى الإدارية:

الإنهاء يعني إنهاء الدعوى الإدارية بشكل نهائي، سواء بحكم من المحكمة أو بموافقة الأطراف[٩].

أ- الأسباب:

- صدور حكم نهائي من المحكمة يفصل في الدعوى.

- تنازل المدعي عن الدعوى.

- وفاة أحد الأطراف إذا كانت الدعوى مرتبطة بحقوق شخصية.

- انقضاء المدة القانونية للدعوى (التقادم).

---

(٦) المفرجي ،احمد خورشيد حميدي الصوفي ،احمد سمير ،قصي احمد فاضل ، انقطاع الدعوى امام القضاء الاداري العراقي ،دراسة مقارنة ،مجلة جمعية المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة ،العدد ١٥،بتاريخ ٣٠حزيران ٢٠٢٣،ص٢٩٩-٣٣٦.

(٧)د.محمد فؤاد مهنا ،القضاء الاداري، مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية ،١٩٥٢،ص ٣١٣.

(٨)امجد محمد نصيف ،الوقف التعليقي للدعوى ،رسالة ماجستير ،الاسكندرية ،٢٠١٨، ص١١٩.

(٩)د. ايمن محمد عفيفي ،الوجيز في العقود الادارية (دراسة لنظرية العقد الاداري وتطورها في مصر وفرنسا)دار النهضة العربية للنشر ،٢٠١٧.

ب- المدة:

- الإنهاء يكون نهائيًا ولا يمكن استئناف الدعوى إلا في حالات استثنائية (مثل الطعن في الحكم). واهم آثاره :

- إنهاء جميع الإجراءات المتعلقة بالدعوى.

- يصبح الحكم الصادر نهائيًا وملزمًا للأطراف.

- لا يمكن إعادة فتح الدعوى إلا في حالات محددة (مثل الطعن بالتمييز)[١٠].

اذا الانقطاع والوقف والإنهاء هي حالات مختلفة تُصيب الدعوى الإدارية، ولكل منها أسباب وآثار قانونية محددة. الانقطاع يحدث بسبب عدم اتخاذ إجراءات، والوقف يكون تعليقًا مؤقتًا للدعوى، بينما الإنهاء هو إنهاء نهائي للدعوى. فهم هذه الفروق يساعد في التعامل الصحيح مع الدعاوى الإدارية وحماية الحقوق القانونية

ثانياً: خصائص الانقطاع

١. طابع مؤقت:

- الانقطاع هو إجراء مؤقت وليس نهائيًا، حيث يتم تعليق الإجراءات لفترة محددة حتى يتم معالجة السبب الذي أدى إليه[١١].

٢. عدم إنهاء الدعوى:

- لا يؤدي الانقطاع إلى إنهاء الدعوى، بل يظل لها وجود قانوني ويمكن استئنافها بعد زوال السبب[١٢].

٣. أسباب محددة:

- يحدث الانقطاع لأسباب محددة، سواء كانت قانونية (مثل تقديم طلب التحكيم) أو واقعية (مثل وفاة أحد الأطراف)[١٣].

٤. عدم احتساب المدد:

- لا تحتسب فترة الانقطاع ضمن المدد القانونية المحددة للإجراءات القضائية، مما يضمن عدم تأثر حقوق الأطراف[١٤].

---

(١٠)د. ايمن محمد عفيفي ،مرجع سابق ،ص١٦٤.

(١١) د.عبد الناصر عبدالله ابو سمهدانة ،القرار الاداري في النظرية والتطبيق ،(دراسة تحليلية في ضوء احدث التعديلات التشريعية واراء الفقه)،ط١ ،المركز القومي للاصدارات القانونية ،القاهرة ،٢٠١٢ ،ص٢٨٩.

(١٢) ماجد راغب الحلو ، العقود الادارية ،بدون رقم طبعة ،دار الجامعة الجديدة ،٢٠٠٩،ص١١٠.

(١٣) د.محمد سعيد حسين امين ،المبادئ العامة في تنفيذ العقد الاداري ،بدون سنة طباعة ،دار الايمان للطباعة ،بدون مكان نشر،ص٢٤٦.

(١٤)د.عبد الناصر عبدالله ابو سمهدانة ،مرجع سابق ،ص٢٠٠.

ثالثا :-أسباب الانقطاع

الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية هو توقف مؤقت في سير الإجراءات القضائية بسبب ظروف معينة تمنع استمرارها بشكل طبيعي. يتميز الانقطاع المؤقت بأنه لا يؤدي إلى إنهاء الدعوى، بل يظل لها وجود قانوني ويمكن استئنافها بعد زوال السبب الذي أدى إلى الانقطاع[١٥]. تتعدد أسباب الانقطاع المؤقت، ويمكن تصنيفها إلى أسباب قانونية، وأسباب واقعية، وأسباب إجرائية. وفيما يلي تفصيل لأهم هذه الأسباب:

أ: الأسباب القانونية

١. تقديم طلب التحكيم

- إذا قرر أحد الأطراف اللجوء إلى التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاع، يتم تعليق الدعوى القضائية مؤقتًا لحين الفصل في طلب التحكيم.

٢. النزاع حول الاختصاص القضائي

- إذا تم الطعن في اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى، يتم تعليق الإجراءات لحين الفصل في مسألة الاختصاص.

٣. انتظار قرار من جهة إدارية أو قضائية أخرى:

- إذا كانت الدعوى مرتبطة بقرار أو إ إجراء من جهة إدارية أو قضائية أخرى، يتم تعليق الدعوى لحين صدور القرار النهائي من تلك الجهة.

٤. تقديم طلب إعادة النظر:

- إذا قدم أحد الأطراف طلبًا لإعادة النظر في القضية، يتم تعليق الإجراءات لحين الفصل في هذا الطلب[١٦]

ب: الأسباب الواقعية

١. وفاة أحد الأطراف:

- إذا توفي أحد الأطراف في الدعوى، يتم تعليق الإجراءات لحين تحديد الورثة أو الممثل القانوني الجديد للمتوفى.

٢. فقدان الأهلية القانونية:

- إذا فقد أحد الأطراف أهليته القانونية (مثل الإصابة بمرض عقلي)، يتم تعليق الدعوى لحين تعيين وصي أو ممثل قانوني.

---

(١٥) ماجد راغب الحلو ،مرجع سابق ،ص١٠٠.

(١٦) د.مدحت المحمود ،شرح قانون المرافعات المدنية وتطبيقاته العملية ،ط٣، المكتبة القانونية ،بغداد ،٢٠٠٩، ص١٤٦.

٣. الظروف القاهرة:

- في حالات الكوارث الطبيعية (مثل الزلازل أو الفيضانات) أو الأزمات الصحية (مثل الأوبئة)، يتم تعليق الإجراءات القضائية لفترة مؤقتة.

٤. غياب أحد الأطراف:

- إذا غاب أحد الأطراف عن الجلسات القضائية لأسباب قاهرة، يمكن تعليق الدعوى لحين عودته أو تحديد مصيره[١٧].

ج: الأسباب الإجرائية

١. تقديم مستندات جديدة:

- إذا قدم أحد الأطراف مستندات جديدة تحتاج إلى وقت للفحص والتحقق، يتم تعليق الدعوى مؤقتًا.

٢. طلب إجراء خبرة أو معاينة:

- إذا طلبت المحكمة أو أحد الأطراف إجراء خبرة فنية أو معاينة ميدانية، يتم تعليق الإجراءات لحين الانتهاء من هذه الإجراءات.

٣. تعديل الدعوى أو طلبات الأطراف:

- إذا قام أحد الأطراف بتعديل طلباته أو دفاعه بشكل جوهري، يتم تعليق الدعوى لفترة مؤقتة للتحضير للجلسات الجديدة.

٤. انتظار ترجمة مستندات أجنبية:

- إذا كانت هناك مستندات أجنبية تحتاج إلى ترجمة، يتم تعليق الدعوى لحين الانتهاء من الترجمة[١٨].

د : أسباب أخرى

١. طلب وقف التنفيذ:

- إذا قدم أحد الأطراف طلبًا لوقف تنفيذ قرار إداري، يتم تعليق الدعوى لحين الفصل في هذا الطلب.

٢. تغيير التشريعات:

- إذا تم تعديل التشريعات التي تحكم النزاع، يتم تعليق الدعوى لفترة مؤقتة لدراسة تأثير التعديلات على القضية.

---

(١٧) د.محمد سعيد حسين امين ، مرجع سابق ،ص٢٨٨.
(١٨) د. مدحت المحمود ،مرجع سابق ،ص٢٣١.

٣. ظروف الأمن العام:

- في حالات الطوارئ أو الأزمات الأمنية، يتم تعليق الإجراءات القضائية لفترة مؤقتة لحين استعادة الأمن والاستقرار[١٩].

اذا الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية يحدث لأسباب متعددة، سواء كانت قانونية أو واقعية أو إجرائية. يهدف هذا الإجراء إلى تحقيق التوازن بين استمرارية الإجراءات القضائية وحماية حقوق الأطراف في ظل ظروف استثنائية. يجب أن يتم التعامل مع حالات الانقطاع المؤقت بحذر وعدالة لضمان استئناف الدعوى بشكل عادل وفعال بعد زوال السبب.

الفرع الثاني

أنواع الانقطاع

الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية هو توقف مؤقت في سير الإجراءات القضائية بسبب ظروف معينة تمنع استمرارها بشكل طبيعي. يتميز الانقطاع المؤقت بأنه لا يؤدي إلى إنهاء الدعوى، بل يظل لها وجود قانوني ويمكن استئنافها بعد زوال السبب الذي أدى إلى الانقطاع[٢٠]. يمكن تصنيف أنواع الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية بناءً على طبيعة الأسباب التي أدت إليه، وفيما يلي أهم هذه الأنواع:

أولاً: الانقطاع القانوني

هو الانقطاع الذي يحدث بسبب أسباب قانونية محددة تنص عليها التشريعات أو القوانين الإجرائية[٢١]. مثل

-تقديم طلب التحكيم: إذا قرر أحد الأطراف اللجوء إلى التحكيم كوسيلة بديلة لحل النزاع، يتم تعليق الدعوى القضائية مؤقتًا لحين الفصل في طلب التحكيم.

- النزاع حول الاختصاص القضائي إذا تم الطعن في اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى، يتم تعليق الإجراءات لحين الفصل في مسألة الاختصاص.

- انتظار قرار من جهة إدارية أو قضائية أخرى إذا كانت الدعوى مرتبطة بقرار أو إجراء من جهة إدارية أو قضائية أخرى، يتم تعليق الدعوى لحين صدور القرار النهائي من تلك الجهة[٢٢].

---

(١٩) ماجد راغب الحلو ، مرجع سابق ،ص٩٣.
(٢٠) د. ادم وهيب النداوي ،مرجع سابق ،ص٢٥٧.
(٢١) د. سليمان محمد الطماوي ،القضاء الاداري ،ط٢ ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٨٥ ،ص ٣٠١.
(٢٢) ماجد راغب الحلو ، مرجع سابق ،ص٩٣.

ثانياً: الانقطاع الواقعي

ان الانقطاع الواقعي هو الانقطاع الذي يحدث بسبب ظروف واقعية طارئة تمنع استمرار الإجراءات القضائية مثل

- وفاة أحد الأطراف: إذا توفي أحد الأطراف في الدعوى، يتم تعليق الإجراءات لحين تحديد الورثة أو الممثل القانوني الجديد للمتوفى.

- فقدان الأهلية القانونية: إذا فقد أحد الأطراف أهليته القانونية (مثل الإصابة بمرض عقلي)، يتم تعليق الدعوى لحين تعيين وصي أو ممثل قانوني.

- ظروف قاهرة: في حالات الكوارث الطبيعية (مثل الزلازل أو الفيضانات) أو الأزمات الصحية (مثل الأوبئة)، يتم تعليق الإجراءات القضائية لفترة مؤقتة.

- غياب أحد الأطراف: إذا غاب أحد الأطراف عن الجلسات القضائية لأسباب قاهرة، يمكن تعليق الدعوى لحين عودته أو تحديد مصيره[٢٣].

ثالثاً: الانقطاع الإجرائي

هو الانقطاع الذي يحدث بسبب إجراءات معينة تتطلب تعليق الدعوى لفترة مؤقتة وذلك مثل

- تقديم مستندات جديدة: إذا قدم أحد الأطراف مستندات جديدة تحتاج إلى وقت للفحص والتحقق، يتم تعليق الدعوى مؤقتًا.

- طلب إجراء خبرة أو معاينة: إذا طلبت المحكمة أو أحد الأطراف إجراء خبرة فنية أو معاينة ميدانية، يتم تعليق الإجراءات لحين الانتهاء من هذه الإجراءات.

- تعديل الدعوى أو طلبات الأطراف: إذا قام أحد الأطراف بتعديل طلباته أو دفاعه بشكل جوهري، يتم تعليق الدعوى لفترة مؤقتة للتحضير للجلسات الجديدة.

- انتظار ترجمة مستندات أجنبية: إذا كانت هناك مستندات أجنبية تحتاج إلى ترجمة، يتم تعليق الدعوى لحين الانتهاء من الترجمة[٢٤].

رابعاً: الانقطاع الاختياري

هو الانقطاع الذي يتم بناءً على طلب أحد الأطراف، وليس بسبب ظروف قانونية أو واقعية مفروضة مثل

- طلب وقف التنفيذ: إذا قدم أحد الأطراف طلبًا لوقف تنفيذ قرار إداري، يتم تعليق الدعوى لحين الفصل في هذا الطلب.

---

(٢٣)د. سليمان محمد الطماوي ، مرجع سابق ،ص٢٩٩.

(٢٤) د.اسماعيل ابراهيم البدوي ،القضاء الاداري ،ط١،مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،٢٠١٥ ،ص٧٧٥.

- طلب إعادة النظر: إذا قدم أحد الأطراف طلبًا لإعادة النظر في القضية، يتم تعليق الإجراءات لحين الفصل في هذا الطلب[٢٥].

خامساً: الانقطاع الإلزامي

هو الانقطاع الذي يتم بناءً على قرار من المحكمة أو بسبب ظروف قانونية مفروضة، دون الحاجة إلى طلب من الأطراف مثل

- تغيير التشريعات: إذا تم تعديل التشريعات التي تحكم النزاع، يتم تعليق الدعوى لفترة مؤقتة لدراسة تأثير التعديلات على القضية.

- ظروف الأمن العام: في حالات الطوارئ أو الأزمات الأمنية، يتم تعليق الإجراءات القضائية لفترة مؤقتة لحين استعادة الأمن والاستقرار[٢٦].

ان الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية يتخذ أشكالًا متعددة بناءً على طبيعة الأسباب التي أدت إليه. سواء كان الانقطاع قانونيًا أو واقعيًا أو إجرائيًا، فإن الهدف الرئيسي هو تحقيق التوازن بين استمرارية الإجراءات القضائية وحماية حقوق الأطراف في ظل ظروف استثنائية. يجب أن يتم التعامل مع حالات الانقطاع المؤقت بحذر وعدالة لضمان استئناف الدعوى بشكل عادل وفعال بعد زوال السبب.

المطلب الثاني

الآثار القانونية والإجرائية المترتبة على الانقطاع المؤقت للدعوى الادارية

الانقطاع في الدعوى الإدارية يُشير إلى توقف سير الدعوى لفترة معينة دون أن يتم الفصل فيها أو إنهاؤها. هذا الانقطاع قد يكون ناتجًا عن أسباب مختلفة، مثل عدم قيام الأطراف بالإجراءات المطلوبة، أو تأخر المحكمة في البت في القضية. للانقطاع في الدعوى الإدارية عدة آثار قانونية وإجرائية، تختلف حسب النظام القانوني للدولة[٢٧]، ولكن يمكن تلخيص بعض الآثار العامة كما يلي:

([٢٥]) د.ايمن محمد عفيفي ،مرجع سابق ،ص١٤١.

([٢٦]) سمير عثمان يوسف ،نظرية الظروف الطارئة واثرها في التوازن المالي للعقد الاداري،بدون رقم طبعة ،منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٩ ،ص٢٠٠.

([٢٧])د.مدحت المحمود ، مرجع سابق ،ص٢٠٣.

١. تقادم الدعوى (تقادم الدعوى الإدارية):

في بعض الأنظمة القانونية، قد يؤدي الانقطاع الطويل في الدعوى إلى تقادمها، مما يعني أن الدعوى تفقد قيمتها القانونية بعد مرور فترة زمنية معينة دون إجراءات.

التقادم يختلف حسب طبيعة الدعوى والقوانين المحلية، وقد يكون تقادمًا قصيرًا (مثل سنة أو سنتين) أو طويلًا (مثل ١٠ سنوات)[٢٨].

٢. سقوط الحقوق:

- قد يؤدي الانقطاع إلى سقوط بعض الحقوق الإجرائية للأطراف، مثل الحق في طلب إجراءات معينة أو تقديم مستندات جديدة بعد فترة معينة.

- في بعض الحالات، قد يفقد المدعي حقه في المطالبة إذا لم يقم بالإجراءات المطلوبة في الوقت المحدد.

٣. تأجيل الفصل في الدعوى:

- الانقطاع قد يؤدي إلى تأجيل الفصل في الدعوى لفترات طويلة، مما يؤثر على سرعة العدالة وحقوق الأطراف.

- قد يتم إعادة جدولة الجلسات أو تأجيلها بسبب الانقطاع، مما يزيد من طول فترة التقاضي[٢٩].

٤. إعادة تفعيل الدعوى:

- في بعض الأنظمة، يمكن للأطراف إعادة تفعيل الدعوى بعد انقطاعها، ولكن قد يتطلب ذلك تقديم طلب خاص إلى المحكمة مع توضيح أسباب الانقطاع.

- قد تفرض المحكمة شروطًا معينة لإعادة التفاعيل، مثل دفع رسوم إضافية أو تقديم مبررات مقنعة[٣٠].

٥. تأثير على الأدلة والإثبات:

- الانقطاع الطويل قد يؤثر على قوة الأدلة المقدمة في الدعوى، خاصة إذا كانت الأدلة مرتبطة بوقت معين أو إذا فقدت صحتها مع مرور الوقت.

- قد يتم استبعاد بعض الأدلة إذا تم تقديمها بعد فترة طويلة من الانقطاع دون مبرر[٣١].

([٢٨])د. عباس العبودي، شرح أحكام قانون المرافعات المدنية، ط ١ ، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦ ، ص ٣٢٤.
([٢٩])سمير عثمان يوسف ،مرجع سابق ،ص٢٠٢.
([٣٠]) د. عباس العبودي ، المرجع اعلاه ، ص٣٢٩.
([٣١]) د.ادم وهيب النداوي ،مرجع سابق ،ص١٠٢.

٦. الآثار المالية:

- قد يترتب على الانقطاع تكاليف إضافية، مثل رسوم المحكمة أو تكاليف إعادة تفعيل الدعوى.

- في بعض الحالات، قد يتم تحميل الأطراف المسؤولية عن التأخير إذا كان الانقطاع ناتجًا عن إهمالهم[٣٢].

٧. تأثير على حقوق الأطراف الأخرى:

- إذا كانت الدعوى الإدارية تتعلق بحقوق أطراف أخرى (مثل الدائنين أو المستفيدين)، فقد يؤثر الانقطاع على حقوقهم أيضًا، خاصة إذا كانت الدعوى تتعلق بقرارات إدارية تؤثر على وضعهم القانوني.

٨. إمكانية إغلاق الدعوى:

- في بعض الأنظمة، قد تقرر المحكمة إغلاق الدعوى إذا استمر الانقطاع لفترة طويلة دون مبرر، خاصة إذا كان الانقطاع ناتجًا عن إهمال الأطراف[٣٣].

٩. الآثار على القرارات الإدارية:

- إذا كانت الدعوى تتعلق بطعن في قرار إداري، فقد يؤثر الانقطاع على تنفيذ القرار أو إلغائه، خاصة إذا كان القرار مؤقتًا أو مرتبطًا بفترة زمنية معينة.

١٠. المسؤولية التأديبية:

- في بعض الحالات، قد يتم محاسبة الأطراف أو ممثليهم القانونيين إذا كان الانقطاع ناتجًا عن إهمال أو تقصير، خاصة في الدعاوى التي تمس المصلحة العامة .

الانقطاع في الدعوى الإدارية قد يؤدي إلى آثار قانونية وإجرائية كبيرة، تتراوح بين تقادم الدعوى وسقوط الحقوق، وصولًا إلى إمكانية إغلاق الدعوى أو تحميل الأطراف تكاليف إضافية. لذلك، يُنصح الأطراف بالالتزام بالإجراءات القانونية وتجنب الانقطاع غير المبرر للحفاظ على حقوقهم ومصالحهم[٣٤].

([٣٢])سمير عثمان يوسف ،مرجع سابق ،ص٣٠٢.
([٣٣])د.مدحت المحمود ، مرجع سابق ،ص٢٠٩.
([٣٤])د. سليمان الطماوي ، مرجع سابق ،ص٤٠٣.

الفرع الاول

آثار الانقطاع على سير مجرى الدعوى الادارية

الانقطاع في الدعوى الإدارية يُعَدُّ ظاهرة قد تؤثر سلبًا على سير مجرى الدعوى وفعالية النظام القضائي بشكل عام. يمكن أن يكون الانقطاع ناتجًا عن أسباب مختلفة، مثل إهمال الأطراف، أو تأخر المحكمة في البت في القضية، أو تعقيدات إجرائية. فيما يلي الآثار الرئيسية للانقطاع على سير مجرى الدعوى الإدارية:

١. إطالة مدة التقاضي:

- يؤدي الانقطاع إلى تأخير الفصل في الدعوى، مما يطيل فترة التقاضي ويؤخر حصول الأطراف على العدالة.

- هذا التأخير قد يكون مضرًّا خاصة في القضايا التي تتطلب سرعة البت، مثل القضايا المتعلقة بالحقوق الفردية أو القرارات الإدارية المؤقتة.

٢. تأثير على الأدلة والإثبات:

- مع مرور الوقت، قد تفقد الأدلة المقدمة في الدعوى قيمتها أو تصبح غير قابلة للاستخدام، خاصة إذا كانت مرتبطة بوقت معين (مثل الشهادات الطبية أو التقارير الفنية).

- قد يصعب الحصول على أدلة جديدة أو استدعاء شهود بعد فترة طويلة من الانقطاع[٣٥].

٣. تقادم الدعوى:

- في بعض الأنظمة القانونية، قد يؤدي الانقطاع الطويل إلى تقادم الدعوى، مما يعني فقدانها لقيمتها القانونية بعد مرور فترة زمنية محددة.

- التقادم قد يمنع الأطراف من المطالبة بحقوقهم أو الطعن في القرارات الإدارية[٣٦].

٤. سقوط الحقوق الإجرائية:

- قد يفقد الأطراف بعض الحقوق الإجرائية، مثل الحق في تقديم طلبات أو مستندات جديدة، إذا لم يتم الالتزام بالمواعيد المحددة[٣٧].

- في بعض الحالات، قد يتم رفض الطلبات المقدمة بعد انقطاع طويل دون مبرر.

([٣٥]) د.خالد السيد محمود ،حدود الرقابة القضائية على سلطة الادارة التقديرية –دراسة مقارنة -،ط١ ،دار النهضة العربية ،القاهرة،٢٠١١.

([٣٦])د. عباس العبودي، مرجع سابق ،ص١٠١.

([٣٧]) د.احمد ابو الوفا ،نظرية الدفوع في قانون المرافعات ،الجزء الثالث ،ط٤ ،دار المعارف للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ،١٩٨٠، ص٦٧٢ وما بعدها .

٥. زيادة التكاليف المالية:

- الانقطاع قد يؤدي إلى زيادة التكاليف المالية على الأطراف، مثل رسوم المحكمة أو تكاليف إعادة تفعيل الدعوى

- قد يضطر الأطراف إلى دفع تكاليف إضافية لتقديم أدلة جديدة أو استدعاء خبراء بعد فترة طويلة.

٦. تأثير على مصداقية النظام القضائي:

- الانقطاع المتكرر أو الطويل في الدعاوى الإدارية قد يؤثر على ثقة المواطنين في النظام القضائي، خاصة إذا أدى إلى تأخير العدالة أو عدم الفصل في القضايا بشكل عادل.

- قد يُنظر إلى الانقطاع على أنه إهمال أو تقصير من قبل المحكمة أو الأطراف.

٧. تعقيد الإجراءات القانونية:

- بعد فترة انقطاع طويلة، قد تصبح الإجراءات القانونية أكثر تعقيدًا، خاصة إذا تغيرت القوانين أو اللوائح المنظمة للدعوى.

- قد تحتاج المحكمة إلى إعادة فحص القضية من جديد، مما يزيد من الوقت والجهد المطلوب للبت فيها[٣٨].

٨. تأثير على القرارات الإدارية:

- إذا كانت الدعوى تتعلق بطعن في قرار إداري، فقد يؤثر الانقطاع على تنفيذ القرار أو إلغائه، خاصة إذا كان القرار مؤقتًا أو مرتبطًا بفترة زمنية معينة.

- قد يؤدي الانقطاع إلى استمرار تنفيذ قرارات إدارية غير عادلة لفترات أطول.

٩. إمكانية إغلاق الدعوى:

- في بعض الحالات، قد تقرر المحكمة إغلاق الدعوى إذا استمر الانقطاع لفترة طويلة دون مبرر، خاصة إذا كان ناتجًا عن إهمال الأطراف.

- إغلاق الدعوى يعني فقدان الأطراف لحقهم في المطالبة أو الطعن[٣٩].

١٠. تأثير على حقوق الأطراف الأخرى:

- إذا كانت الدعوى الإدارية تتعلق بحقوق أطراف أخرى (مثل الدائنين أو المستفيدين)، فقد يؤثر الانقطاع على حقوقهم أيضًا، خاصة إذا كانت الدعوى تتعلق بقرارات إدارية تؤثر على وضعهم القانوني.

([٣٨])د. عباس العبودي، مرجع سابق ،ص٢١٤.

([٣٩]) د.خالد السيد محمود ،مرجع سابق ،ص١٠٩.

١١. المسؤولية التأديبية:

- في بعض الحالات، قد يتم محاسبة الأطراف أو ممثليهم القانونيين إذا كان الانقطاع ناتجًا عن إهمال أو تقصير، خاصة في الدعاوى التي تمس المصلحة العامة[٤٠].

الانقطاع في الدعوى الإدارية له آثار سلبية متعددة على سير مجرى الدعوى، بما في ذلك إطالة مدة التقاضي، تقادم الدعوى، سقوط الحقوق، وزيادة التكاليف المالية. لذلك، يُنصح الأطراف بالالتزام بالإجراءات القانونية وتجنب الانقطاع غير المبرر لضمان سير سلس وفعال للدعوى. كما أن على المحاكم اتخاذ إجراءات لضمان عدم تأخير الفصل في القضايا بشكل غير مبرر.

الفرع الثاني

آثار الانقطاع على حقوق الأطراف

اولا:- تأثير الانقطاع على الادارة

الانقطاع في الدعوى الإدارية لا يؤثر فقط على الأفراد أو الجهات الأخرى المشاركة في الدعوى، بل قد يكون له آثار كبيرة على الإدارة العامة أيضًا. هذه الآثار يمكن أن تكون إدارية وقانونية ومالية، وقد تؤثر على سمعة الإدارة وكفاءتها. فيما يلي بعض الآثار المحتملة للانقطاع في الدعوى الإدارية على الإدارة:

١. تأخير تنفيذ القرارات الإدارية:

- إذا كانت الدعوى تتعلق بطعن في قرار إداري، فإن الانقطاع قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ هذا القرار.

- هذا التأخير قد يعيق الإدارة عن تحقيق أهدافها أو تنفيذ سياساتها بشكل فعال[٤١].

٢. زيادة الأعباء المالية:

- قد يؤدي الانقطاع إلى زيادة التكاليف المالية على الإدارة، خاصة إذا تطلب الأمر إعادة فتح الدعوى أو اتخاذ إجراءات قانونية إضافية.

- قد تتحمل الإدارة أيضًا تكاليف التعويضات إذا ثبت أن التأخير أو الانقطاع تسبب في أضرار للأطراف الأخرى.

([٤٠]) د.سليمان الطماوي ،مرجع سابق ،ص٤٠٦.

([٤١]) ياسر عبد الحميد العويطي ،التسوية الودية للمنازعات الادارية،اطروحة دكتوراه ،جامعة اسيوط ،كلية الحقوق ،٢٠٢١، ص٢٥٩.

٣. تأثير على سمعة الإدارة:

- الانقطاع في الدعوى الإدارية قد يُنظر إليه على أنه تقصير من جانب الإدارة، مما يؤثر على سمعتها وثقة المواطنين فيها.

- قد يُفهم الانقطاع على أنه عدم كفاءة أو إهمال في إدارة الملفات القانونية.

٤. تأثير على استقرار العمل الإداري:

- إذا كانت الدعوى تتعلق بقرار إداري مهم، فإن الانقطاع قد يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني والإداري.

- هذا قد يعيق عمل الإدارة ويخلق صعوبات في التخطيط أو اتخاذ القرارات المستقبلية.

٥. إمكانية إلغاء القرارات الإدارية:

- في بعض الحالات، قد يؤدي الانقطاع إلى إلغاء القرار الإداري المطعون فيه إذا تم اعتبار الدعوى متروكة أو إذا تغيرت الظروف القانونية أو الواقعية.

- هذا قد يضع الإدارة في موقف صعب، خاصة إذا كان القرار يتعلق بمصلحة عامة.

٦. زيادة العبء القانوني على الإدارة:

- قد يتطلب الانقطاع من الإدارة اتخاذ إجراءات قانونية إضافية، مثل تقديم طلبات لإعادة تفعيل الدعوى أو تقديم مذكرات توضيحية.

- هذا يزيد من العبء الوظيفي على الموظفين القانونيين في الإدارة.

٧. تأثير على العلاقات مع الأطراف الأخرى:

- إذا كان الانقطاع ناتجًا عن تقصير من جانب الإدارة، فقد يؤثر ذلك على علاقاتها مع الأطراف الأخرى، مثل المواطنين أو الشركات.

- قد يؤدي ذلك إلى زيادة النزاعات القانونية أو تدهور الثقة بين الإدارة والأطراف المعنية.

٨. تأثير على المصلحة العامة:

- إذا كانت الدعوى تتعلق بقضية تهم المصلحة العامة، فإن الانقطاع قد يؤخر تحقيق هذه المصلحة أو يعيقها.

- هذا قد يؤثر سلبًا على المجتمع ككل، خاصة إذا كانت القضية تتعلق بخدمات عامة أو مشاريع تنموية[٤٢].

(٤٢) د.سعيد السيد علي ،امتيازات الادارة العامة ،المصرية للنشر والتوزيع ،٢٠١٧ ،ط١ ،ص٩٩.

٩. مسؤولية الإدارة عن التأخير:

- في بعض الحالات، قد يتم تحميل الإدارة المسؤولية عن التأخير إذا ثبت أن الانقطاع نتج عن إهمال أو تقصير من جانبها.

- قد تترتب على ذلك التزامات قانونية، مثل دفع تعويضات للأطراف المتضررة[٤٣].

١٠. تأثير على التخطيط الاستراتيجي:

- الانقطاع في الدعاوى الإدارية قد يعيق التخطيط الاستراتيجي للإدارة، خاصة إذا كانت القرارات المتعلقة بالدعوى تؤثر على سياسات أو برامج مستقبلية.

- قد يؤدي ذلك إلى تأخير في تنفيذ المشاريع أو تغيير في الأولويات[٤٤].

الانقطاع في الدعوى الإدارية يمكن أن يكون له آثار سلبية كبيرة على الإدارة، سواء من الناحية القانونية أو المالية أو الإدارية. لذلك، من المهم للإدارة أن تتابع الدعاوى الإدارية بفعالية، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب الانقطاع أو معالجته في حال حدوثه. يُنصح بتعزيز الكفاءة الإدارية والقانونية لضمان سير الدعاوى بشكل سلس وفعال.

ثانيا:- تأثير الانقطاع على المتعاقدين مع الادارة

الانقطاع في الدعوى الإدارية يمكن أن يكون له آثار كبيرة على المتعاقد مع الإدارة، سواء كان فردًا أو شركة. هذه الآثار قد تكون مالية أو قانونية أو عملية، وقد تؤثر على حقوق المتعاقد ومصالحه[٤٥]. فيما يلي بعض الآثار المحتملة للانقطاع في الدعوى الإدارية على المتعاقد مع الإدارة:

١. تأخير في تنفيذ العقد:

- إذا كانت الدعوى الإدارية مرتبطة بتنفيذ عقد مع الإدارة، فإن الانقطاع قد يؤدي إلى تأخير في تنفيذ هذا العقد.

- هذا التأخير قد يؤثر على الجدول الزمني للمشروع أو الخدمة المتفق عليها، مما قد يتسبب في خسائر مالية أو فوات فرص تجارية.

([٤٣]) د.عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،اثار الطعن بالغاء القرار الاداري ،دار المعارف للنشر والتوزيع ،الاسكندرية،٢٠٦ ،ص١٦٨.

([٤٤]) د. فتحي والي ، المرافعات المدنية والتجارية ،دار النهضة العربية ،الكتاب الثاني ،١٩٧٦، ص٦١.

([٤٥]) د. خالد السيد محمود ،مرجع سابق ،ص١٨٧.

٢. زيادة التكاليف المالية:

- قد يضطر المتعاقد إلى تحمل تكاليف إضافية بسبب الانقطاع، مثل تكاليف التوقف عن العمل أو تكاليف الإجراءات القانونية الإضافية[٤٦].

- قد يتكبد المتعاقد أيضًا خسائر ناتجة عن تأخرالدفعات المالية من الادارة

٣. فقدان الفرص التجارية:

- التأخير الناتج عن الانقطاع في الدعوى قد يؤدي إلى فقدان المتعاقد لفرص تجارية أخرى، خاصة إذا كان مرتبطًا بجدول زمني محدد.

- قد يؤثر ذلك على سمعة المتعاقد وقدرته على الفوز بعقود مستقبلية.

٤. تأثير على التزامات المتعاقد:

- إذا كان المتعاقد ملتزمًا بمواعيد نهائية محددة في العقد، فإن الانقطاع قد يعرضه لخطر عدم الوفاء بهذه الالتزامات.

- قد يؤدي ذلك إلى فرض غرامات أو جزاءات من قبل الإدارة أو الأطراف الأخرى[٤٧].

٥. صعوبة في إثبات الحقوق:

- مع مرور الوقت، قد يصعب على المتعاقد إثبات حقوقه أو تقديم الأدلة اللازمة في الدعوى، خاصة إذا فقدت المستندات أو أصبحت الشهادات غير متاحة.

- هذا قد يؤثر سلبًا على نتيجة الدعوى ويضعف موقف المتعاقد القانوني[٤٨].

٦. تأثير على التدفق النقدي:

إذا كانت الدعوى تتعلق بمطالبات مالية، فإن الانقطاع قد يؤخر حصول المتعاقد على المستحقات المالية، مما يؤثر على التدفق النقدي لعملياته[٤٩].

- قد يضطر المتعاقد إلى اللجوء إلى القروض أو التمويل الخارجي لتغطية النفقات.

٧. تأثيرالانقطاع على العلاقة مع الإدارة:

- الانقطاع في الدعوى قد يؤدي إلى توتر العلاقة بين المتعاقد والإدارة، خاصة إذا كان الانقطاع ناتجًا عن إجراءات أو تقصير من جانب الإدارة.

- قد يؤثر ذلك على فرص التعاون المستقبلية بين الطرفين[٥٠].

---

(٤٦) قصي احمد فاضل جاد الله ،عوارض الدعوى امام القضاء الاداري العراقي ،دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه ،جامعة كركوك ،كلية القانون والعلوم السياسية ،٢٠٢٤، ص١٠٥.

(٤٧) د. عبد العزيز عبد المنعم ،مرجع سابق ، ص٢٣٣.

(٤٨) د. فتحي والي ،مرجع سابق ،ص٥٥.

(٤٩) المفرجي واحمد خورشيد حميدي واخرين ،مرجع سابق ،ص٣٣١.

(٥٠) د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،ص٢٤٤.

٨. إمكانية سقوط الحقوق:

- في بعض الأنظمة القانونية، قد يؤدي الانقطاع لفترة طويلة إلى سقوط حقوق المتعاقد إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في الوقت المناسب.

- هذا يعتمد على قوانين التقادم المطبقة في النظام القانوني المعني[٥١].

٩. تأثير على سمعة المتعاقد:

- إذا كان الانقطاع في الدعوى يؤثر على تنفيذ المشروع أو الخدمة، فقد يتضرر سمعة المتعاقد في السوق.

- قد يؤثر ذلك على قدرته على الفوز بعقود جديدة أو التعامل مع جهات أخرى.

١٠. زيادة العبء القانوني:

- قد يضطر المتعاقد إلى تحمل تكاليف إضافية لتوظيف محامين أو خبراء قانونيين لمعالجة آثار الانقطاع في الدعوى.

- قد يتطلب الأمر أيضًا تقديم طلبات إضافية أو إجراءات قانونية معقدة[٥٢].

١١. *تأثير على التزامات الضرائب والرسوم:

- إذا كانت الدعوى تتعلق بمبالغ مالية، فإن التأخير في الفصل فيها قد يؤثر على التزامات المتعاقد الضريبية أو المالية الأخرى.

١٢. تأثير على العمالة والموارد البشرية:

- إذا كان الانقطاع يؤخر تنفيذ المشروع، فقد يتأثر العمال أو الموظفون العاملون لدى المتعاقد، مما قد يؤدي إلى تسريحهم أو تقليل ساعات العمل[٥٣].

الانقطاع في الدعوى الإدارية يمكن أن يكون له آثار سلبية كبيرة على المتعاقد مع الإدارة، سواء من الناحية المالية أو القانونية أو العملية. لذلك، من المهم للمتعاقد أن يتابع الدعوى بفعالية ويتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب الانقطاع أو معالجته في حال حدوثه. يُنصح بالاستعانة بمحامٍ متخصص في القانون الإداري لحماية حقوق المتعاقد ومصالحه

(٥١) د.فتحي والي ،مرجع سابق ،ص ٥١.
(٥٢) ياسر عبد الحميد العويطي ،مرجع سابق ،ص٢٠٧.
(٥٣) قصي احمد فاضل ، مرجع سابق ،٢٨٧ص.

المطلب الثالث

اليات مواجهة الانقطاع كعارض مؤقت في الدعوى الإدارية

مواجهة الانقطاع في الدعوى الإدارية يتطلب تبني آليات وإجراءات فعالة لضمان استمرارية سير الدعوى دون تأخير غير مبرر، مع الحفاظ على حقوق الأطراف وحسن سير العدالة. فيما يلي أبرز الآليات التي يمكن اتباعها لمواجهة الانقطاع في الدعوى الإدارية باتباع هذه الآليات، التي يمكن تقليل حالات الانقطاع في الدعاوى الإدارية وضمان سير عادل وفعال للإجراءات القضائية، مع الحفاظ على حقوق الأطراف ومبادئ العدالة والتي سنتناولها في هذا المطلب حيث سنتطرق الى الاليات القانونية لمواجهة الانقطاع وذلك في الفرع الاول في حين سنتطرق الى الاليات الاجرائية المتبعة في الفرع الثاني.

الفرع الاول

الآليات القانونية لمواجهة الانقطاع

الانقطاع في الدعوى الإدارية هو توقف سير الدعوى لفترة معينة دون أن يتم الفصل فيها أو إنهاؤها[٥٤]، ولعل اهم الاليات القانونية المتبعة لمواجهة هذا العارض هي:-

اولا :- النصوص القانونية المنظمة للانقطاع

حيث تُنظم النصوص القانونية المتعلقة بالانقطاع في الدعوى الإدارية وفقًا للقوانين والإجراءات الإدارية في كل دولة. في العديد من الأنظمة القانونية، يُقصد بالانقطاع في الدعوى الإدارية توقف سير الدعوى لفترة معينة بسبب ظروف معينة، مثل تقديم طلبات إضافية، أو انتظار قرارات من جهات أخرى، أو لأسباب تتعلق بالإجراءات القانونية [٥٥]فيما يلي بعض الجوانب العامة التي قد تُنظمها النصوص القانونية فيما يتعلق بالانقطاع في الدعوى الإدارية:

حيث ان مفهوم الانقطاع له أساس قانوني في العديد من الأنظمة القانونية، بما في ذلك القانون العراقي والقوانين المقارنة. فيما يلي توضيح للأساس القانوني للانقطاع في الدعوى الإدارية في القانون العراقي وفي بعض القوانين المقارنة:

الأساس القانوني للانقطاع في الدعوى الإدارية في القوانين المقارنة:

---

(٥٤) د.ممدوح عبدالكريم ،مرجع سابق وايضا د.مدحت المحمود ، مرجع سابق ، ص١٤٥.
(٥٥) د.مدحت المحمود ، مرجع سابق ، ص١٧٥.

أ. القانون المصري:

- في القانون المصري، ينظم الانقطاع في الدعاوى الإدارية من خلال "قانون المرافعات المدنية والتجارية".

- تنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات المدنية المصري على أن الدعوى تنقطع إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمدة *ثلاث سنوات*.

- يمكن إعادة تفعيل الدعوى المنقطعة عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة[٥٦].

ب. القانون الفرنسي:

- في فرنسا، ينظم الانقطاع في الدعاوى الإدارية من خلال "قانون المحاكم الإدارية".

- تنص المادة"-R.٤١١" من قانون المحاكم الإدارية على أن الدعوى تنقطع إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمدة سنتين.

- يمكن للأطراف إعادة تفعيل الدعوى عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة[٥٧].

في القانون العراقي، يُنظم الانقطاع في الدعوى الإدارية بشكل رئيسي من خلال *قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، بالإضافة إلى "قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩" يُعتبر الانقطاع في الدعوى الإدارية حالة قانونية تؤدي إلى توقف سير الدعوى لفترة معينة دون أن يتم الفصل فيها أو إنهاؤها. فيما يلي تفصيل للأساس القانوني للانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية في القانون العراقي:

١. تعريف الانقطاع في القانون العراقي:

الانقطاع في الدعوى الإدارية يعني توقف سير الدعوى لفترة معينة دون أن يتم اتخاذ أي إجراء من قبل الأطراف أو المحكمة. هذا التوقف قد يكون ناتجًا عن إهمال الأطراف أو عن أسباب إجرائية[٥٨].

٢. الأساس القانوني للانقطاع:

أ. قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩:

- ينظم قانون المرافعات المدنية العراقي الإجراءات المتعلقة بالدعاوى المدنية والإدارية.

- المادة ٦٢ من قانون المرافعات المدنية تنص على أن الدعوى تنقطع إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء من قبل الأطراف أو المحكمة لمدة *ثلاث سنوات* من آخر إجراء تم فيها.

- بعد انقطاع الدعوى، يمكن للأطراف إعادة تفعيلها عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة.

([٥٦]) د.احمد سلامة بدر، اجراءات التقاضي امام محاكم مجلس الدولة ،دار النهضة العربية ،القاهرة ٢٠٠٣ ،ص١٥٨.

([٥٧]) دومنيك بويو بروسبيروويل ،القانون الاداري ترجمة د.سليم الحداد ،ط١ ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،٢٠٠٩، ص٢١٣.

([٥٨]) د.ادم وهيب النداوي ،مرجع سابق ،ص ٢٦٦.

ب. قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩:

- ينظم قانون مجلس شورى الدولة الدعاوى الإدارية في العراق.

- إذا توقفت الدعوى الإدارية لفترة طويلة دون إجراءات، يمكن اعتبارها منقطعة، ويجب على الأطراف اتخاذ إجراءات لإعادة تفعيلها.

٣. شروط الانقطاع:

- عدم اتخاذ أي إجراء: يجب أن تمر فترة معينة دون أن يتم اتخاذ أي إجراء من قبل الأطراف أو المحكمة[٥٩].

- مدة الانقطاع: وفقًا للمادة ٦٢ من قانون المرافعات المدنية، المدة المحددة للانقطاع هي **ثلاث سنوات* من آخر إجراء تم في الدعوى.

٤. آثار الانقطاع:

أ. وقف سريان المواعيد القانونية:

- يؤدي الانقطاع إلى وقف سريان المواعيد القانونية المتعلقة بالدعوى، مثل مواعيد تقديم الطلبات أو الاستئناف.

ب. إمكانية إعادة التفعيل:

- يمكن للأطراف إعادة تفعيل الدعوى المنقطعة عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة.

- يجب أن يتم تقديم الطلب خلال فترة معينة، وإلا قد يتم اعتبار الدعوى متروكة أو منسية[٦٠].

ج. إغلاق الدعوى تلقائيًا:

- إذا استمر الانقطاع لفترة طويلة دون إعادة التفعيل، قد يتم اعتبار الدعوى متروكة أو منسية، مما يؤدي إلى إغلاقها تلقائيًا.

٥. إجراءات إعادة تفعيل الدعوى المنقطعة:

أ. تقديم طلب إعادة التفعيل:

- يجب على الطرف الراغب في إعادة تفعيل الدعوى تقديم طلب إلى المحكمة المختصة.

- يجب أن يتضمن الطلب أسباب الانقطاع والإجراءات التي يرغب الطرف في اتخاذها[٦١].

ب. قرار المحكمة:

- تقرر المحكمة قبول أو رفض طلب إعادة التفعيل بناءً على الأسباب المقدمة.

([٥٩]) د.محمد رفعت عبد الوهاب ،القضاء الاداري في العراق ،الكتاب الاول ،ط١ ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، ٢٠٠٥، ص١٨٩.

([٦٠]) د. حسن ذنون ،مرجع سابق ،ص ٢٠٦.

([٦١]) المفرجي واخرون ،مرجع سابق ،ص٣٠٠.

- إذا تم قبول الطلب، تستأنف الدعوى من حيث توقفت[٦٢].

٦. حالات خاصة للانقطاع:

أ. الانقطاع بسبب الإدارة:

- إذا كان الانقطاع ناتجًا عن تقصير من جانب الإدارة، قد يتم تحميل الإدارة المسؤولية عن التأخير.

ب. الانقطاع بسبب الأطراف:

- إذا كان الانقطاع ناتجًا عن إهمال الأطراف، قد يتم تحميلهم المسؤولية عن التأخير[٦٣].

٧. الفرق بين الانقطاع والإسقاط:

- الانقطاع: يعني توقف سير الدعوى لفترة معينة دون أن يتم الفصل فيها أو إنهاؤها.

- الإسقاط: يعني إنهاء الدعوى بشكل نهائي بسبب عدم اتخاذ أي إجراء لفترة طويلة[٦٤].

الانقطاع في الدعوى الإدارية في القانون العراقي يُنظم من خلال قانون المرافعات المدنية وقانون مجلس شورى الدولة. يتم تحديد الانقطاع بعدم اتخاذ أي إجراء لمدة ثلاث سنوات، ويمكن إعادة تفعيل الدعوى المنقطعة عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة. يُنصح بالاستعانة بمحامٍ متخصص في القانون الإداري لضمان حماية الحقوق والمصالح في حالات الانقطاع.

اذا الانقطاع في الدعوى الإدارية له أساس قانوني في القانون العراقي والقوانين المقارنة، حيث يتم تحديد مدة معينة بعدها تعتبر الدعوى منقطعة إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. تتراوح هذه المدة عادة بين *سنتين إلى ثلاث سنوات*، ويمكن إعادة تفعيل الدعوى المنقطعة عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة. يُنصح بالاستعانة بمحامٍ متخصص في القانون الإداري لضمان حماية الحقوق والمصالح في حالات الانقطاع.

ثانيا: - دور القاضي الإداري في إدارة الانقطاع.

يلعب القاضي الإداري دورًا محوريًا في إدارة الانقطاع في الدعاوى الإدارية، حيث يتمتع بصلاحيات واسعة لضمان سير الإجراءات بشكل عادل ومنظم، مع مراعاة حقوق الأطراف وحسن سير العدالة[٦٥].

وفيما يلي أبرز الأدوار التي يقوم بها القاضي الإداري في إدارة الانقطاع في الدعاوى الإدارية:

([٦٢]) د. ادم وهيب النداوي ،مرجع سابق ،ص١٤٤.
([٦٣]) لفته هامل العجيلي ،مرجع سابق ،ص١٩٠.
([٦٤]) د.مدحت المحمود ،مرجع سابق ،ص١٤١.
([٦٥]) بلند احمد رسول اغا، خصوصية قواعد الاجراءات في دعوى الادارية وضمان تنفيذ احكامها، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية، ٢٠٢٣ ،ص١٥١.

١. تحديد أسباب الانقطاع

- يقوم القاضي الإداري بتقييم الأسباب التي أدت إلى انقطاع الدعوى، مثل تقديم طلبات إضافية، أو انتظار قرارات من جهات أخرى، أو وجود ظروف طارئة.

- يقرر ما إذا كانت هذه الأسباب مشروعة وتستوجب وقف الإجراءات مؤقتًا.

٢. إدارة مدة الانقطاع

- للقاضي الإداري سلطة تحديد المدة المسموح بها للانقطاع، بناءً على طبيعة القضية والظروف المحيطة بها.

- يمكنه تمديد فترة الانقطاع إذا اقتضت الضرورة، أو تقليصها إذا رأى أن الانقطاع قد يؤخر سير العدالة[٦٦].

٣. اتخاذ قرارات بشأن استئناف الإجراءات

- يقرر القاضي الإداري متى وكيف يتم استئناف الدعوى بعد انقطاعها، مع ضمان مراعاة حقوق الأطراف.

- قد يصدر أوامر بتحديد مواعيد جديدة للجلسات أو لتقديم المستندات المطلوبة[٦٧].

٤. حماية حقوق الأطراف

- يحرص القاضي الإداري على ألا يؤثر الانقطاع سلبًا على حقوق الأطراف، خاصة الطرف المتضرر من التأخير.

- يمكنه اتخاذ إجراءات وقائية لضمان عدم الإضرار بأي من الأطراف خلال فترة الانقطاع[٦٨].

٥. تقييم آثار الانقطاع على سير الدعوى

- يقوم القاضي بتقييم الآثار المترتبة على الانقطاع، مثل تأجيل الجلسات أو تجميد المواعيد النهائية.

- يمكنه إصدار قرارات بتعويض الأطراف عن أي ضرر ناتج عن الانقطاع إذا كان غير مبرر.

---

(٦٦) وسام صبار العاني ،تطور الرقابة القضائية على اعمال الادارة في العراق ،بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون ،جامعة بغداد ،المجلد ٢٨، العدد ٢،٢٠١٣.

(٦٧) ياسر عبد الحميد العويطي ، مرجع سابق ،ص٣٩٦.

(٦٨) د.بلند احمد رسول اغا ، مرجع سابق ،ص ١٥٦.

٦. إنهاء الدعوى في حالات الانقطاع الطويلة

- إذا استمر الانقطاع لفترة طويلة دون مبرر مقنع، يجوز للقاضي الإداري إنهاء الدعوى أو اعتبارها منسية، وفقًا للقوانين والإجراءات المنظمة[٦٩].

٧. التعامل مع الاستثناءات والظروف الطارئة

- للقاضي الإداري سلطة تقديرية في التعامل مع الحالات الاستثنائية، مثل القوة القاهرة أو الظروف لطارئة التي تؤدي إلى انقطاع الدعوى.

- يمكنه اتخاذ قرارات مرنة لضمان استمرار العدالة دون الإخلال بحقوق الأطراف.

٨. ضمان الشفافية والعدالة

- يحرص القاضي الإداري على أن تكون قراراته المتعلقة بالانقطاع واضحة وشفافة، مع إعطاء الأطراف فرصة للتعبير عن آرائهم.

- يجب أن تكون جميع القرارات مبررة ومستندة إلى القانون[٧٠].

٩.التنسيق مع الجهات الأخرى

- في بعض الحالات، قد يتطلب الانقطاع تنسيقًا مع جهات إدارية أو قضائية أخرى. هنا يلعب القاضي الإداري دور الوسيط لضمان استمرار الإجراءات بشكل سليم.

١٠. تطبيق القوانين واللوائح

- يضمن القاضي الإداري أن جميع قراراته المتعلقة بالانقطاع تتماشى مع القوانين واللوائح المنظمة للإجراءات الإدارية[٧١].

باختصار، يتمتع القاضي الإداري بسلطة تقديرية واسعة في إدارة الانقطاع في الدعاوى الإدارية، مع ضرورة مراعاة مبادئ العدالة والإنصاف وحسن سير الإجراءات القضائية.

الفرع الثاني

الآليات الإجرائية لمواجهة الانقطاع

اولا: - إجراءات طلب الانقطاع.

طلب الانقطاع في الدعوى الإدارية هو إجراء قانوني يسمح لأحد الأطراف أو المحكمة بوقف سير الدعوى مؤقتًا لأسباب محددة. هذا الإجراء قد يكون ضروريًا في حالات معينة، مثل الحاجة إلى جمع أدلة

---

(٦٩) د. محمد رفعت عبد الوهاب ،مرجع سابق ،ص٢٧٧.
(٧٠) د.سليم حداد ، مرجع ساب ق، ص٣٠١.
(٧١) بلند احمد رسول ، مرجع سابق ،ص١٥٤.

إضافية، أو انتظار صدور قرار من جهة أخرى، أو لأسباب شخصية أو قانونية تمنع استمرار الدعوى في الوقت الحالي[٧٢]. فيما يلي الإجراءات العامة لطلب الانقطاع في الدعوى الإدارية:

١. تقديم طلب الانقطاع:

- صياغة الطلب: يجب على الطرف الراغب في الانقطاع تقديم طلب مكتوب إلى المحكمة الإدارية المختصة، يوضح فيه أسباب طلب الانقطاع.

- الأسباب المبررة: يجب أن تكون الأسباب المقدمة في الطلب مبررة وقانونية، مثل:

- انتظار صدور قرار من جهة إدارية أو قضائية أخرى.

- الحاجة إلى جمع أدلة أو مستندات إضافية[٧٣].

- وجود ظروف شخصية أو صحية تمنع استمرار الدعوى مؤقتًا[٧٤].

٢. إرفاق المستندات الداعمة:

- إثبات الأسباب: يجب إرفاق المستندات التي تدعم أسباب طلب الانقطاع، مثل:

- تقارير طبية في حالة وجود أسباب صحية.

- وثائق تثبت انتظار قرار من جهة أخرى.

- أي مستندات أخرى تثبت صحة الأسباب المقدمة[٧٥].

٣. تقديم الطلب إلى المحكمة:

- التقديم الرسمي: يتم تقديم الطلب إلى المحكمة الإدارية المختصة عبر القنوات الرسمية، مثل مكتب المحكمة أو المنصات الإلكترونية إذا كانت متاحة.

- دفع الرسوم: في بعض الأنظمة القانونية، قد يتطلب تقديم الطلب دفع رسوم إدارية.

٤. فحص الطلب من قبل المحكمة:

- مراجعة الطلب: تقوم المحكمة بمراجعة الطلب والمستندات المرفقة للتأكد من توفر الأسباب المبررة للانقطاع.

- طلب معلومات إضافية: قد تطلب المحكمة معلومات أو مستندات إضافية من الطرف المتقدم الطلب أو من الأطراف الأخرى.

---

(٧٢) لفته هامل العجيلي ،مرجع سابق ،ص ١٩٩.
(٧٣) د.احمد سلامة بدر ،مرجع سابق ، ص٣٠٩.
(٧٤) د.احمد بدر سلامة ، مرجع سابق ،ص٣٣٣.
(٧٥) ياسر عبد الحميد العويطي ، مرجع سابق ، ص٢٣٦.

٥. إصدار قرار الانقطاع:

- قبول الطلب: إذا وجدت المحكمة أن الأسباب مبررة، تصدر قرارًا بوقف الدعوى مؤقتًا لفترة زمنية محددة.

- رفض الطلب: إذا لم تجد المحكمة أسبابًا كافية، يتم رفض الطلب واستمرار سير الدعوى[٧٦].

٦. مدة الانقطاع:

- تحديد المدة: تحدد المحكمة مدة الانقطاع بناءً على طبيعة الأسباب المقدمة. قد تكون المدة قصيرة (بضعة أسابيع) أو طويلة (عدة أشهر).

- تمديد المدة: في بعض الحالات، يمكن للطرف طلب تمديد مدة الانقطاع إذا استمرت الأسباب المبررة.

٧. إعادة تفعيل الدعوى:

- انتهاء المدة: بعد انتهاء مدة الانقطاع، يتم إعادة تفعيل الدعوى تلقائيًا ما لم يتم تقديم طلب جديد لتمديد الانقطاع[٧٧].

- *طلب الإعادة:* يمكن للطرف الذي تقدم بطلب الانقطاع تقديم طلب لإعادة تفعيل الدعوى قبل انتهاء المدة إذا زالت الأسباب المبررة.

٨. إشعار الأطراف:

- إبلاغ الأطراف: تقوم المحكمة بإبلاغ جميع الأطراف بقرار الانقطاع ومدة الانقطاع.

- حق الاعتراض: للأطراف الأخرى الحق في الاعتراض على قرار الانقطاع إذا كانوا يرون أن الأسباب غير مبررة.

٩. الآثار القانونية للانقطاع:

- وقف الإجراءات: يتم وقف جميع الإجراءات القانونية المتعلقة بالدعوى خلال فترة الانقطاع.

- عدم تأثير الانقطاع على الحقوق: الانقطاع لا يؤثر على الحقوق القانونية للأطراف، ولكنه يؤجل الفصل في الدعوى فقط[٧٨].

١٠. إنهاء الانقطاع:

بعد انتهاء الدعوى يتم استئناف الإجراءات القانونية من حيث توقفت[٧٩].

طلب الانقطاع في الدعوى الإدارية هو إجراء قانوني يسمح بوقف سير الدعوى مؤقتًا لأسباب مبررة. يتطلب هذا الإجراء تقديم طلب مكتوب مع مستندات داعمة، وفحصه من قبل المحكمة، وإصدار قرار بقبول

---

(٧٦) د.محمود حلمي ،القضاء الاداري ،ط٢ ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،١٩٧٧ ،ص٤٥٥.
(٧٧) د.محمود حلمي ،مرجع سابق ،ص٢٠١.
(٧٨) د.احمد بدر سلامة ،مرجع سابق ، ص١٩٩.
(٧٩) ابراهيم المنجي ، الطعن بالنقض الاداري ،ط١ ،بدون مكان نشر ،٢٠٠٥ ،ص٤٧.

أو رفض الانقطاع. يجب أن تكون الأسباب المقدمة مبررة وقانونية، وأن يتم إبلاغ جميع الأطراف بقرار الانقطاع.

ثانيا: - إجراءات استئناف سير الدعوى بعد الانقطاع.

استئناف سير الدعوى الإدارية بعد الانقطاع يتطلب إجراءات محددة لضمان عودة الدعوى إلى مسارها الطبيعي وحماية حقوق الأطراف. هذه الإجراءات تهدف إلى إعادة تفعيل الدعوى بشكل قانوني ومنظم بعد انتهاء فترة الانقطاع[٨٠]. فيما يلي الخطوات والإجراءات الرئيسية لاستئناف سير الدعوى الإدارية بعد الانقطاع:

١. تقديم طلب إعادة التفعيل:

- صياغة الطلب: يجب على الطرف الراغب في استئناف سير الدعوى تقديم طلب مكتوب إلى المحكمة الإدارية المختصة، يوضح فيه رغبته في إعادة تفعيل الدعوى.

- الأسباب المبررة: يجب أن يذكر الطلب أسباب إعادة التفعيل، مثل انتهاء فترة الانقطاع أو زوال الأسباب التي أدت إلى الانقطاع[٨١].

٢. إرفاق المستندات الداعمة:

- إثبات الأسباب: يجب إرفاق المستندات التي تدعم أسباب إعادة التفاعيل، مثل قرار المحكمة السابق بوقف الدعوى ومستندات تثبت زوال الأسباب التي أدت إلى الانقطاع (مثل تقارير طبية أو قرارات من جهات أخرى).

٣. تقديم الطلب إلى المحكمة:

- التقديم الرسمي: يتم تقديم الطلب إلى المحكمة الإدارية المختصة عبر القنوات الرسمية، مثل مكتب المحكمة أو المنصات الإلكترونية إذا كانت متاحة.

- دفع الرسوم: في بعض الأنظمة القانونية، قد يتطلب تقديم الطلب دفع رسوم إدارية[٨٢].

٤. فحص الطلب من قبل المحكمة:

- مراجعة الطلب: تقوم المحكمة بمراجعة الطلب والمستندات المرفقة للتأكد من توفر الأسباب المبررة لإعادة التفعيل.

- طلب معلومات إضافية: قد تطلب المحكمة معلومات أو مستندات إضافية من الطرف المتقدم به

([٨٠]) بلند احمد رسول ، مرجع سابق ، ص٣٤١.
([٨١]) د. احمد سلامة بدر ، مرجع سابق ،ص٢٤٨.
([٨٢]) د.محمود حلمي ،مرجع سابق ،٤٥٩.

٥. إصدار قرار إعادة التفعيل:

- قبول الطلب: إذا وجدت المحكمة أن الأسباب مبررة، تصدر قرارًا بإعادة تفعيل الدعوى واستئناف سيرها.

- رفض الطلب: إذا لم تجد المحكمة أسبابًا كافية، يتم رفض الطلب ويبقى الانقطاع ساريًا[٨٣].

٦. إشعار الأطراف:

- إبلاغ الأطراف: تقوم المحكمة بإبلاغ جميع الأطراف بقرار إعادة التفعيل.

- حق الاعتراض: للأطراف الأخرى الحق في الاعتراض على قرار إعادة التفعيل إذا كانوا يرون أن الأسباب غير مبررة[٨٤].

٧. استئناف الإجراءات القانونية:

- عودة الدعوى: بعد إصدار قرار إعادة التفعيل، تعود الدعوى إلى سيرها الطبيعي.

- استئناف الإجراءات: يتم استئناف جميع الإجراءات القانونية من حيث توقفت، مثل تقديم المذكرات والأدلة والاستدعاءات.

٨. تحديد مواعيد جديدة:

- جدولة الجلسات: تقوم المحكمة بجدولة جلسات جديدة للدعوى بعد إعادة التفعيل.

- مواعيد تقديم المستندات: يتم تحديد مواعيد جديدة لتقديم المستندات والطلبات من قبل الأطراف[٨٥].

٩. الآثار القانونية لإعادة التفعيل:

-استمرار الحقوق: إعادة التفاعيل لا تؤثر على الحقوق القانونية للأطراف، بل تعيد الدعوى إلى مسارها الطبيعي.

- عدم التأثير على الأدلة: الأدلة والمستندات التي تم تقديمها قبل الانقطاع تبقى سارية المفعول ما لم تقرر المحكمة غير ذلك.

- عودة الدعوى: بعد إعادة التفاعيل، تعود الدعوى إلى سيرها الطبيعي حتى يتم الفصل فيها.

- استمرار الإجراءات: يتم استمرار جميع الإجراءات القانونية حتى يتم البت في الدعوى[٨٦].

استئناف سير الدعوى الإدارية بعد الانقطاع يتطلب تقديم طلب إعادة تفعيل إلى المحكمة، مع إرفاق المستندات الداعمة. تقوم المحكمة بفحص الطلب وإصدار قرار بقبول أو رفض إعادة التفاعيل. بعد إعادة

---

(٨٣) د.خالد السيد محمود ،مرجع سابق ، ص٢٢٢.
(٨٤) د. احمد ابو الوفا ،مرجع سابق ،١٧٩ص.
(٨٥) سليمان الطماوي ، مرجع سابق ، ص٤٥٠.
(٨٦)قصي احمد فاضل ، مرجع سابق ،٣٥٩.

التفاعيل، تعود الدعوى إلى سيرها الطبيعي، ويتم استئناف جميع الإجراءات القانونية من حيث توقفت. هذه الإجراءات تهدف إلى ضمان استمرارية الدعوى وحماية حقوق الأطراف.

الخاتمة

الانقطاع المؤقت في الدعوى الإدارية يُعد آلية قانونية مهمة تهدف إلى تحقيق التوازن بين استمرارية الإجراءات القضائية وحماية حقوق الأطراف في ظل ظروف استثنائية. يعكس هذا المفهوم مرونة النظام القضائي وقدرته على التكيف مع الحالات الطارئة، مع ضرورة ضمان تطبيقه بشكل عادل وفعال ولقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات وكما يلي :-

اولا:- النتائج

١-، يتمتع القاضي الإداري بسلطة تقديرية واسعة في إدارة الانقطاع في الدعاوى الإدارية، مع ضرورة مراعاة مبادئ العدالة والإنصاف وحسن سير الإجراءات القضائية.

٢- طلب الانقطاع في الدعوى الإدارية هو إجراء قانوني يسمح بوقف سير الدعوى مؤقتًا لأسباب مبررة.

٣- يتطلب هذا الإجراء تقديم طلب مكتوب مع مستندات داعمة، وفحصه من قبل المحكمة، وإصدار قرار بقبول أو رفض الانقطاع. يجب أن تكون الأسباب المقدمة مبررة وقانونية، وأن يتم إبلاغ جميع الأطراف بقرار الانقطاع.

٤- ان الانقطاع في الدعوى الإدارية له أساس قانوني في القانون العراقي والقوانين المقارنة، حيث يتم تحديد مدة معينة بعدها تعتبر الدعوى منقطعة إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. تتراوح هذه المدة عادة بين *سنتين إلى ثلاث سنوات*، ويمكن إعادة تفعيل الدعوى المنقطعة عن طريق تقديم طلب إلى المحكمة.

٥- الانقطاع في الدعوى الإدارية قد يؤدي إلى آثار قانونية وإجرائية كبيرة، تتراوح بين تقادم الدعوى وسقوط الحقوق، وصولًا إلى إمكانية إغلاق الدعوى أو تحميل الأطراف تكاليف إضافية. فعلى الأطراف بالالتزام بالإجراءات القانونية وتجنب الانقطاع غير المبرر للحفاظ على حقوقهم ومصالحهم.

ثانيا :-التوصيات

١. وضوح النصوص القانونية فيجب أن تكون النصوص القانونية المنظمة للانقطاع المؤقت واضحة ودقيقة لتجنب سوء التفسير أو التطبيق.

٢. تدريب القضاة على كيفية إدارة حالات الانقطاع المؤقت بشكل عادل وفعال.

٣. مراقبة التطبيق ووضع آليات لمراقبة تطبيق قواعد الانقطاع المؤقت لضمان عدم إساءة استخدامها.

٤. توعية الأطراف بحقوقهم وواجباتهم فيما يتعلق بالانقطاع المؤقت لضمان استخدامه بشكل سليم.

٥ - قد يتم استخدام الانقطاع المؤقت كتكتيك لتأخير سير الدعوى، مما يؤثر على كفاءة النظام القضائي فيجب التحقق من جدية الاسباب ووضوحها.

٦. عدم وضوح المدد في بعض الحالات، قد يؤدي عدم تحديد مدد واضحة للانقطاع إلى إطالة أمد النزاعات القضائية.

٧. التفاوت في التطبيق قد يحدث تفاوت في تطبيق قواعد الانقطاع المؤقت بين المحاكم المختلفة، مما يؤثر على عدالة النظام.

٨.وضوح النصوص القانونية يجب أن تكون النصوص القانونية المنظمة للانقطاع المؤقت واضحة ودقيقة لتجنب سوء التفسير أو التطبيق.

٩. الانقطاع في الدعوى الإدارية يمكن أن يكون له آثار سلبية كبيرة على المتعاقد مع الإدارة، سواء من الناحية المالية أو القانونية أو العملية. لذلك، من المهم للمتعاقد أن يتابع الدعوى بفعالية ويتخذ الإجراءات اللازمة لتجنب الانقطاع أو معالجته في حال حدوثه. يُنصح بالاستعانة بمحامٍ متخصص في القانون الإداري لحماية حقوق المتعاقد ومصالحه.

المصادر والمراجع

اولا :-الكتب

١. د.ادم وهيب النداوي ،المرافعات المدنية العراقي ، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر ،بغداد ،١٩٨٨ ،ص٢٥٧.
٢. د. علي محمد بدير ، ود. مهدي ياسين سلامة ، و د. عصام عبد الوهاب البرزنجي –مبادئ وأحكام القانون الاداري –دار الكتب للطباعة والنشر –بغداد-١٩٩٣ .
٣. د.ممدوح عبد الكريم حافظ ،شرح قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، ج١ ،ط١ ،مطبعة الازهر ،بغداد ،١٩٧٢ .
٤. لفته هامل العجيلي، إجراءات التقاضي في الدعوى المدنية، ط١، مطبعة الكتاب ، بغداد، ٢٠١٤ .
٥. د.محمد فؤاد مهنا ،القضاء الاداري، مطبعة دار نشر الثقافة، الاسكندرية ،١٩٥٢.
٦. د. ايمن محمد عفيفي ،الوجيز في العقود الادارية (دراسة لنظرية العقد الاداري وتطورها في مصر وفرنسا)دار النهضة العربية للنشر ،٢٠١٧.
٧. د.عبد الناصر عبدالله ابو سمهدانة ،القرار الاداري في النظرية والتطبيق ،(دراسة تحليلية في ضوء احدث التعديلات التشريعية واراء الفقه)،ط١ ،المركز القومي للاصدارات القانونية ،القاهرة ،٢٠١٢ ،ص٢٨٩.
٨. ماجد راغب الحلو ، العقود الادارية ،بدون رقم طبعة ،دار الجامعة الجديدة ،٢٠٠٩.
٩. د.محمد سعيد حسين امين ،المبادئ العامة في تنفيذ العقد الاداري ،بدون سنة طباعة ،دار الايمان للطباعة ،بدون مكان نشر.
١٠. د.مدحت المحمود ،شرح قانون المرافعات المدنية وتطبيقاته العملية ،ط٣، المكتبة القانونية ،بغداد ،٢٠٠٩.
١١. د. سليمان محمد الطماوي ،القضاء الاداري ،ط٢ ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٨٥ .
١٢. د.اسماعيل ابراهيم البدوي ،القضاء الاداري ،ط١،مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،٢٠١٥.
١٣. سمير عثمان يوسف ،نظرية الظروف الطارئة واثرها في التوازن المالي للعقد الاداري،بدون رقم طبعة ،منشورات الحلبي الحقوقية ،٢٠٠٩.
١٤. د. عباس العبودي، شرح أحكام قانون المرافعات المدنية، ط ١ ، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٦ .
١٥. د.خالد السيد محمود ،حدود الرقابة القضائية على سلطة الادارة التقديرية –دراسة مقارنة -،ط١ ،دار النهضة العربية ،القاهرة،٢٠١١.
١٦. د.احمد ابو الوفا ،نظرية الدفوع في قانون المرافعات ،الجزء الثالث ،ط٤ ،دار المعارف للنشر والتوزيع ،الاسكندرية ،١٩٨٠،.
١٧. د.سعيد السيد علي ،امتيازات الادارة العامة ،المصرية للنشر والتوزيع ،٢٠١٧ ،ط١ .
١٨. د.عبد العزيز عبد المنعم خليفة ،اثار الطعن بالغاء القرار الاداري ،دار المعارف للنشر والتوزيع ،الاسكندرية.
١٩. د. فتحي والي ، المرافعات المدنية والتجارية ،دار النهضة العربية ،الكتاب الثاني ،١٩٧٦.
٢٠. د.احمد سلامة بدر، اجراءات التقاضي امام محاكم مجلس الدولة ،دار النهضة العربية ،القاهرة ٢٠٠٣.
٢١. دومنيك بويو بروسبيروويل ،القانون الاداري ترجمة د.سليم الحداد ،ط١ ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ،٢٠٠٩.

٢٢.د.محمد رفعت عبد الوهاب ،القضاء الاداري في العراق ،الكتاب الاول ،ط١ ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،٢٠٠٥.
٢٣.بلند احمد رسول اغا، خصوصية قواعد الاجراءات في دعوى الادارية وضمان تنفيذ احكامها، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،٢٠٢٣.
٢٤.د.محمود حلمي ،القضاء الاداري ،ط٢ ،دار الفكر العربي ، القاهرة ،١٩٧٧ .
٢٥.ابراهيم المنجي ، الطعن بالنقض الاداري ،ط١ ،بدون مكان نشر ،٢٠٠٥.

ثانيا :البحوث والمجلات

١. المفرجي ،احمد خورشيد حميدي الصوفي ،احمد سمير ،قصي احمد فاضل ، انقطاع الدعوى امام القضاء الاداري العراقي ،دراسة مقارنة ،مجلة جمعية المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة ،العدد ١٥،بتاريخ ٣٠حزيران ،٢٠٢٣.
٢. وسام صبار العاني ،تطور الرقابة القضائية على اعمال الادارة في العراق ،بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون ،جامعة بغداد ،المجلد ٢٨، العدد ٢،٢٠١٣.

ثالثا: الرسائل والاطاريح :-

١- قصي احمد فاضل جاد الله ،عوارض الدعوى امام القضاء الاداري العراقي –دراسة مقارنة -اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة كركوك ،كلية القانون والعلوم السياسية.
٢- ياسر عبد الحميد العويطي ،التسوية الودية للمنازعات الادارية،اطروحة دكتوراه ،جامعة اسيوط ،كلية الحقوق، ٢٠٢١.
٣- امجد محمد نصيف ،الوقف التعليقي للدعوى ،رسالة ماجستير ،الاسكندرية ،٢٠١٨.

القوانين :-

١. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩.
٢. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية (٢٠٠٤).